

١٨ ألف طن قطن في الحسكة..

واقبال ملحوظ على الزراعة الشتوية

الحسكة - دحام السلطان

أكد معاون مدير الزراعة والإصلاح الزراعي في الحسكة المهندس رجب السلامة أن كمية محاصيل الأقطان التي تم تسويقها إلى محالج المنطقة الوسطى في محافظتي حمص وحماة، بلغت حتى تاريخه نحو ١٨ ألف طن، لافتاً إلى أن هذا الرقم قد صدر عن لجنة التسويق الخاصة بعملية منح وثائق شحن المحصول من مناطق زراعة المحصول في محافظة الحسكة إلى محالج محافظات المنطقة الوسطى، والمشكلة من مديرية الزراعة ومحالج الحسكة. وأوضح السلامة أن تقديرات الإنتاج تصل إلى نحو ٢٣ ألف طن هذا العام، وفقاً واستناداً إلى عمل لجان الحصر الفنية العاملة لدى دوائر مديرية الزراعة الفرعية على مستوى المحافظة، إلا أن الإنتاج قد تراجع حجمه، نتيجة لإصابة المحصول بجائحة «ديدان اللوز الشوكية» خلال فترة مرحلة الفسار؛ على حين إن كمية الإنتاج خلال الموسم الماضي من المحصول، كانت قد بلغت ١٨ ألف طن بحسب السلامة.

ويبين معاون مدير الزراعة أن عمليات الفلاحة والبذر قد بدأت في معظم مناطق الاستقرار الزراعي على امتداد الرقعة الجغرافية في المحافظة، وقد شهدت زراعة المحاصيل الشتوية حالة إقبال ملحوظة من الفلاحين والمزارعين، نتيجة للهطلات المطرية الغزيرة الأخيرة، حيث وصل حجم المساحة المزروعة من الحنطة الزراعية، ووصلت زراعة محصول الشعير البعل إلى نحو ١٥٢٠٠ ألف هكتار، ومساحة ١٦٠٠ هكتار من الشعير المروي الرعوي، ومساحة ٩٠٠ هكتار من الشعير المروي، مشيراً إلى أن الأرقام مرشحة للزيادة خلال هذه الفترة، وكان من الممكن البدء بزراعة القمح البعل لولا الهطلات المطرية التي بدأت تعم معظم مناطق المحافظة بدءاً من يوم أمس الأحد، بفعل المنخفض الجوي الحالي.

يُشار إلى أن حجم المساحات الزراعية الشتوية المخطط لها من محصول القمح المروي بحسب الخطة الزراعية لهذا العام، بلغت ٢٩٨ ألف هكتار من القمح المروي، ومن القمح البعل ٤٤٥ ألفاً ٥٠٠ هكتار ومن الشعير المروي ٢٤٣ هكتار ومن الشعير البعل ٣٣٣ ألفاً و٥٣٥ هكتاراً.



رفع مهلة التصريح عن الحقوق العينية من أصحابها إلى سنة في المناطق التي ستتم

«الشعب» يوافق على تعديل فقرات في القانون ١٠ الخاص بتنظيم الوحدات الإدارية

يحق لأصحاب الحقوق الذين لم يتقدموا باعتراضاتهم الادعاء أمام القضاء العادي

محمد منار حميجو

المنطقة للتصريح بحقوقهم. وأضافت الفقرة: وعلى هؤلاء وكل من أصالة أو وكالة أن يتقدم إلى الوحدة الإدارية خلال ستة من تاريخ الإعلان بطب يعين فيه إقامته المختار ضمن الوحدة الإدارية مرفقاً بالوثائق والمستندات المؤيدة لحقوقه أو صور عنها إن وجدت وفي حال عدم وجودها عليه أن يذكر في طلبه المواقع والحدود والحصص والنوع الشرعي والقانوني للحقوق التي يدعي بها. وجميع الدعاوى المرفوعة له وعليه. ونص التعديل على إضافة فقرة في المادة ذاتها نصت على أنه تعد الحقوق المدونة في قيود الدوائر العقارية أساساً لعمل اللجان القضائية المنصوص عليها في هذا القانون وتراعى تلك الحقوق خلال أعمال اللجان في التقدير وحل الخلافات والتوزيع سواء أتم التصريح عن تلك الحقوق وفق أحكام الفقرة «الف» من هذه المادة أم لا. كما شمل التعديل المادة ١٤ من المرسوم التشريعي ٦٦ والصادر في عام ٢٠١٢

وافق مجلس الشعب على تعديل مواد في القانون رقم ١٠ الخاص بتنظيم الوحدات الإدارية في المحافظات ليشمل التعديل رفع التصريح عن الحقوق العينية التي لم تثبت في المصالح العقارية من أصحابها إلى سنة بعدما كانت المدة شهراً في حال وجودها وإلا فإنه عليه أن يذكر في طلبه المواقع والحدود والحصص والنوع الشرعي والقانوني للحقوق التي يدعي بها. ونص التعديل الذي أقره المجلس أمس أنه تعدل الفقرة ٢ من المادة ٦ من القانون لتصبح: تدعو الوحدة الإدارية خلال شهر من صدور مرسوم إحداث المنطقة المالكين وأصحاب الحقوق العينية فيها غير المثبتة في السجل العقاري أو في الجهات الأخرى المخولة قانوناً مسك سجلات الملكية بإعلان ينشر في صحيفة محلية وفي إحدى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وفي الموقع الإلكتروني لها وفي لوحة إعلانات



نواب يطالبون الحكومة بتوظيف العسكريين والاحتياطيين المسرحين

والاحتياطيين، مؤكداً أنه يجب ألا يمر مشروع الموازنة إلا بعد أن يكون هناك شيء واضح في هذا الموضوع. ورأى زميله لأن بكر لا مشكلة للحكومة في توظيف العسكريين والاحتياطيين الذين تم تسريحهم ويتم تسريحهم وتوظيفهم، مشيراً إلى أن وزير الصناعة مازن يوسف تحدثت تحت القبة أن هناك الكثير من العمال متوقفة وبحاجة إلى يد عاملة. وأضاف بكر: الأول أن يكون هناك ميزة لهؤلاء الأشخاص عن غيرهم لتوظيفهم في هذه المصانع، أيده بذلك النائب بطرس مرجانة معتبراً أن توظيف العسكريين المسرحين الذين يتم تسريحهم مهم جداً وأن يكون أولوية الحكومة.

وشهد النائب عهد الكنج على ضرورة تخصيص ٢٠ بالمئة من الوظائف للمعسكرين الاحتياطيين المسرحين وفق عقود سنوية ومن ثم تبنيهم بشكل دائم. على حين اقترح زميله خالد دعبول أن يتم تحديد ستة أشهر ليتم تعيين المسرحين حكماً.

الدفاع بدأت بتسريح البعض منهم. وتساهل عيسى عن الميزات التي سيحصلون عليها بعد التسريح بعد سبع سنوات من الخدمة أم سبقي مجرد كلام من الحكومة: إن أولوياتنا المسرحون من العسكريين

الذين سيتم تسريحهم في الدورات القادمة فقال النائب باسل عيسى: مقلوبون على مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وأعضاء مجلس الشعب أمام تحد كبير فيما يخص العسكريين والاحتياطيين وخصوصاً أن وزارة

العادي بعد انتهاء أعمال اللجان القضائية المنصوص عليها في أحكام هذا القانون. وفي موضوع آخر طالب العديد من النواب خلال الجلسة في تأمين وظائف القطاع العام للعسكريين المسرحين

الذي يختص بتنظيم الوحدات الإدارية المتخصص عنه القانون ١٠ بإضافة فقرة في المادة ١٤ التي تنص على أنه يحق لأصحاب الحقوق الذين لم يتقدموا باعتراضاتهم أمام لجنة حل الخلافات الحق في الادعاء بشأنها أمام القضاء

حلب مضرب مثل بنبض الحياة

يازجي: ملقى الاستثمار القادم في حلب.. سنساعد كل المشروعات السياحية المتعثرة

حلب- خالد زركلو

استعرض رئيس مجلس الوزراء عماد خميس خلال لقائه أمس الأول عدداً من رؤساء وأعضاء غرف التجارة في المحافظات المشاركين في المؤتمر الصناعي الثالث الإجراءت اللازمة لتطوير العمل التجاري والأليات النافذة له وتذليل العقبات الإدارية الإجرائية. وأكد خميس أن الحكومة وضعت رؤية لتأهيل الأسواق القديمة في مدينة حلب وإعادة الألق التجاري والحضاري لها. مبيناً أن إعادة افتتاح سوق الإنتاج في حلب قيد المعالجة والدراسة. وأشار خميس إلى أن العمل جار على استكمال فتح الطرقات الرئيسية بالمدينة والبدء بتأهيل الأسواق وفق برنامج زمني محدد، داعياً التجار إلى التوسع بإنشاء معامل قادرة على تلبية احتياجات المواطن كافة، لافتاً إلى وجود دراسة للمنطقة الحرة بحلب، كما سيتم العام القادم تطوير واقع السكن الحديث في جميع المحافظات بما فيها حلب مؤكداً أهمية استثمار أماكن الدولة بما يحقق البعد الوطني في هذه الاستثمارات. حضر الاجتماع وزراء السياحة والمالية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك ومحافظ حلب وأمين سر اتحاد غرف التجارة السورية ورؤساء غرف صناعة دمشق وريف دمشق وحلب. في سياق متصل أكد وزير السياحة بشر يازجي عودة حلب «مضرب مثل بنبض الحياة» بين مفاصلها السورية وأنها باتت تجذب «كل أنظار العالم» نظراً



السياحية لدعم عودة السياح إلى سورية ودعم القدوم السياحي الذي اعتمدت فيه الوزارة على المغتربين ورجال الأعمال لاسيما مع عودة مكاتب السياحة والسفر إلى العمل بأنشطة وفعاليات سياحية، مشيداً بفرصة سياحة المنطقة الشمالية التي عدتها «الأكثر تنظيماً ونشاطاً»، ويجب أن تكون الوجهة الأساسية لأصحاب المنشآت السياحية كون دورها لا يقل عن دور نظيراتها من غرف الصناعة والتجارة. وبين يازجي أن زيارة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس على رأس الفريق الوزاري كاملاً إلى حلب، أطلق العديد من المشروعات التي تحتاج إلى حزمة متكاملة من العمل بين الجهات المختلفة، وعلى وزارة السياحة انتهاز الفرصة لتقديم مبادرات لرفع سوية الاقتصاد، منوهاً بأن صناعيين حلب راخوا

بالتسايق إلى ترميم معاملهم بعد أن غدت كل التسهيلات متاحة أمام كل رجال الأعمال، وعلى وزارة السياحة مساعدة كل المشاريع السياحية المتعثرة وطرح مشاريع جديدة والتركيز على البرنامج الوطني للجودة للارتقاء بسوية الخدمات في حلب مستقبلاً. وكشف وزير السياحة إلى أن وزارته سترمم خان الشونة الأثري خلال خطة ٢٠١٩ حيث مسارات محددة للاطلاع على جمالية حلب وأثارها وأثار الإرهاب الذي خلفه الإرهابيون فيها «وطلبنا من شركائنا في جامعة حلب ومديرية الآثار والمجتمع المحلي بالتوجه الأمل لدعم عمل اللجنة وركزنا على عودة الأسواق القديمة كنقطة

جذب سياحية وتوحيد اتجاهات المحال فيها لمنع التشوه البصري، فجمالية حلب منوطة بالفعاليات المحلية ومجلس المدينة ومديرية السياحة». ووجد يازجي تأكيداً على تجميل منطقة باب الفرج وفق ضوابط محددة وتحويل مركز المدينة إلى واجهة حضارية تليق بعاصمة الاقتصاد السوري.

ورد يازجي على مطالب الحضور، فأوضح بأن الوزارة ستبذل أكثر بمسألة تأمين الشاخصات والدلالات السياحية في حلب وتفعيل سجل سباحي في حال كان أصحاب الفعاليات السياحية من المستوردين وإتشاء صندوق تقاعد سباحي أسوة بصندوق غرفة تجارة حلب وفق مذكرة تقدمها الجهات المعنية في حلب. ولفت إلى أن الوزارة منتهية بتطوير عمل الأداء السياحيين كواجهة للبلاد والمعلومات السياحية في التطبيقات الخاصة على الجوال التي ستحتوي مسارات في الفترة المقبلة وتأسيس صالة شبه سينمائية تحتوي على مواد توثيقية عن حلب وتاريخها. وحول شكوى بعض الفعاليات السياحية من ظاهرة المقاهي والمطاعم التي غزت أحياء السكن الحديث الأول في حلب ويرخص مؤقتة بسبب ظروف الحرب، أكد وزير السياحة أن لا مشكلة مع الظاهرة، بل يجب دعمها، إذا التزم أصحابها بالعايير المنصوص عليها وفي مقدمتها النظافة على أن تقدم قيمة مضافة، لافتاً إلى أنه يمكن حل مشاكل المنشآت غير المصنفة سياحياً، وطالب مجلس المدينة ومديرية السياحة بإجراء عملية مسح للمنشآت لإعادة المخالفة إلى مخططها الأصلية.

متعهد يؤخر زراعة شتول البطاطا في

طرطوس والسبب عدم صيانة البيت الزجاجي

طرطوس- الوطن

يقوم فرع إكثار البذار في طرطوس منذ إحدائه عام ١٩٩٥ وحتى الآن بعدة مهام تصب في خدمة الزراعة أبرزها بيع وتوزيع البذار والشتول والدرنات بشكل مباشر أو بالتعاون مع فرع المصرف الزراعي في المحافظة وبالدرجة الأولى بذار القمح والشعير والبطاطا والفول. وفي عام ٢٠١٥ تم توسيع مهامه حيث تم افتتاح مخبر إنتاج بذار الفطر المحاري والأبيض فيهدف توفير البذار للراغبين في زراعة الفطر في المحافظة وتدريب المزارعين في محافظات حمص وحماة واللاذقية في هذا المجال بالتنسيق مع فروع إكثار البذار في المحافظات المذكورة بعبوات نصف لتر/ و/ ومنذ تاريخ ٢٠١٥ يقوم فرع طرطوس بالتوزيع لهذا البذار حيث أنتج آلاف اللترات من البذار الأبيض والمحاري، وفي بداية عام ٢٠١٨ تم إنشاء وحدة إنتاج الخلطة الملقحة الجاهزة لإنتاج البذار الأبيض/خلطة الكومبوست/ المتضمن ساحة التخضير والتربيط ونفق البسترة وغرفة الزراعة / ويتم حالياً تجربة الخلطة الأولى عن طريق زراعتها في مقر الفرع عند الهيشة. ولم يتوقف الأمر عند ما تقدم، فقد تم توسيع مهام الفرع باتجاه إنتاج بذار البطاطا.. وفي هذا المجال يقول حيان عبد الله مدير الفرع لـ«الوطن» أنه تم تحديد مكان المراحل الأولية من المشروع الوطني لإنتاج بذار البطاطا في مقر فرعنا بطرطوس حيث تقوم بإنتاج الشتول مخبرياً ضمن غرف الإنبات الموجودة لدينا بمقر الفرع عن طريق الفنيين الموجودين بالفرع - وهذه تعتبر المرحلة الأولى من المشروع الوطني لإنتاج الشتول ضمن أنابيب الاختبار - لزراعتها في المرحلة الثانية ضمن البيت الزجاجي بمقر الفرع بخطة تتضمن زراعة كامل البيت الزجاجي ٥/ دونات/ لعدد نحو /٩٥/ ألف شتلة مع بداية كانون الأول لعام ٢٠١٨ للحصول على درنات بطاطا تزرع لاحقاً في البيوت الشبكية /حمص- حماة- السويداء - حلب/. حيث ينتهي دور فرع طرطوس عند هذه المرحلة. ولدى سؤال عبد الله عن الصعوبات التي تواجه الفرع في استكمال المرحلة الثانية أشار إلى التأخير الحاصل من المتعهد في صيانة البيت الزجاجي لكون بعض الأجهزة مستوردة من خارج سورية ما أدى إلى التأخير في زراعة الشتول ضمن البيت الزجاجي وتمنى أن تتم معالجة هذه الصعوبة قريباً. هذا ويعتبر المشروع الوطني لإنتاج بذار البطاطا من المشاريع الاقتصادية المهمة في محافظة طرطوس لأنه سيؤدي إلى تخفيض كميات بذار البطاطا المستوردة وتوفير القطع الأجنبي الذي يؤدي إلى دعم الاقتصاد الوطني. وقد انطلق المشروع مجدداً بعد التوقف القسري بسبب الحرب على سورية وتدمير منشآت المؤسسة المختصة للمشروع وخاصة في منطقة اليرمون في حلب.